A/67/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٣٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	iv
الأول -	مقدمة	١
الثاني -	ولاية اللجنة	٤
الثالث -	تنظيم الأعمال	٥
	ألف - العضوية وأعضاء المكتب	٥
	باء - المشاركة في أعمال اللجنة	٥
الرابع -	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٦
الخامس -	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٨
	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٦٦	١٨
	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٤/٦٦ و ١٥/٦٦	١٨
السادس -	الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦٦	٢٤
السابع -	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٢٥

كتاب الإحالة

[٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ١٤/٦٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(توقيع) عبد السلام **ديالو**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[(١)] أساسا لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة[(٢)]، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك إلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته تلك الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وتقوم الجمعية العامة سنويا بتجديد ولاية اللجنة وتطلب إليها تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها.

٣ - وقد دأبت اللجنة على دعم هدف وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأعربت اللجنة عن ترحيبها بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وعن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وتواصل اللجنة عملها، وفقا لولايتها، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية دائمة تمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، واختتامها بنجاح. وتشجع اللجنة المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني.

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) تقدم اللجنة، اعتبارا من الدورة الحادية والثلاثين، تقارير سنوية إلى الجمعية العامة؛ وتصدر جميع هذه التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ من وثائق الجمعية في الدورة المعنية.

٤ - واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بوصول العملية السياسية إلى باب مسدود وبتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولم تحقق الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة نجاحا ملحوظا، نظرا لاستمرار إسرائيل في رفضها تجميد أنشطة الاستيطان والالتزام بالمرجعيات الراسخة لعملية السلام. ونظرا لعدم وجود أي مفاوضات ذات مصداقية، واصلت القيادة الفلسطينية مبادراتها الدبلوماسية الرامية إلى كسب الاعتراف الدولي بفلسطين بوصفها دولة على أساس حدود ١٩٦٧ وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي حين ظل طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة معلقا في مجلس الأمن منذ تقديمه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قبلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فلسطين دولة كاملة العضوية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٥ - وظل الوضع في قطاع غزة مصدرا للقلق الشديد، حيث ترتفع فيه معدلات الفقر والبطالة. وأدى الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى معاناة ١,٦ مليون فلسطيني في غزة، نصفهم من الأطفال وثلثاهم من اللاجئين، من نقص حاد في السلع الأساسية والخدمات الضرورية. وظل الحصار يعوق عملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. وواصلت إسرائيل شن غارات جوية وغيرها من العمليات العسكرية في غزة وفي ما حولها، وهو مما أسفر عن خسائر في أرواح الفلسطينيين، بمن فيهم كثير من المدنيين. واستمر أيضا قصف الجماعات الفلسطينية المسلحة الجنوب الإسرائيلي بالصواريخ ونيران الهاون، وهو مما أدى إلى تعريض حياة السكان الإسرائيليين للخطر.

٦ - واستمرت كذلك الغارات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في المراكز السكنية في الضفة الغربية، ونجم عنها قتل وجرح فلسطينيين، بمن فيهم أطفال. واعتُقل ٢ ٥٠٠ فلسطيني أثناء تلك العمليات، بمن فيهم نساء وأطفال. واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة المفرطة في التعامل مع الكثير من المدنيين غير المسلحين أثناء المظاهرات ضد الاحتلال، وهو مما أسفر عن كثير من الإصابات. واستمرت إسرائيل في توسيع مستوطناتها غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وحاولت ''إضفاء الشرعية'' بأثر رجعي على ما يسمى البؤر الاستيطانية، وأقامت مستوطنات جديدة ووافقت على تشييد آلاف من وحدات الاستيطان الجديدة. واستمر تشييد الجدار العازل تحديا لفتوى محكمة العدل الدولية، وهو مما أسفر عن مزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات وزيادة الإضرار بالظروف الاجتماعية الاقتصادية، وتسبب في تشريد مزيد من الأسر الفلسطينية. وظل الوضع في القدس الشرقية المحتلة يبعث على الانزعاج، حيث تستمر أعمال مصادرة

الأراضي، وهدم المساكن وطرد السكان الفلسطينيين، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى داخل المدينة.

٧ - ومضت السلطة الفلسطينية قُدما في برنامجها لبناء الدولة على أرض الواقع، لكنها واجهت عجزا كبيرا في الميزانية فضلا عن القيود والعقبات التي تفرضها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو مما أدى إلى استمرار عرقلة الحركة العادية للأشخاص والسلع والنشاط الاقتصادي والنمو المطرد. وإضافة إلى ذلك، أسهم نقص المعونة الخارجية وعدم وفاء البلدان المانحة بتعهداتها المالية في تفاقم هذه الحالة العصيبة. أما بشأن المصالحة الفلسطينية، فقد توصلت فتح وحماس إلى اتفاق في شباط/فبراير ٢٠١٢ يقضي بتشكيل حكومة انتقالية في إطار العملية التي انطلقت بموجب اتفاقهما في أيار/مايو ٢٠١١، غير أن تنفيذ ذلك الاتفاق لا يزال معلقا.

٨ - وتركزت أنشطة اللجنة ومكتبها في الفترة المشمولة بالتقرير على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى الحاجة العاجلة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين من أجل إنقاذ حل إقامة الدولتين والمضي قدما في إقرار سلام عادل شامل ودائم. وقامت اللجنة برصد الوضع على أرض الواقع والتطورات السياسية، ونفذت برنامجها فيما يتعلق بعقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، وأجرت عددا من المشاورات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، فضلا عن المجتمع المدني، وربطت الاتصال بشركائها في جميع أنحاء العالم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وكررت اللجنة تأكيد موقفها المبدئي بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٩ - وخلال الحلقة الدراسية المتعلقة بمساعدة الشعب الفلسطيني التي نظمتها اللجنة في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠١٢، نوقشت التكاليف الاقتصادية التي يتسبب فيها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وتلا تلك الحلقة الدراسية اجتماع دولي عقد في نيسان/أبريل في جنيف وتمحور حول مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل. وتطرق موضوع اجتماع دولي آخر عقد في باريس في أيار/مايو إلى دور الشباب والمرأة في إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. وتلاه في تموز/يوليه اجتماع إقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، نوقش خلاله دور بلدان المنطقة في معالجة معوقات حل الدولتين.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

١٠ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ٦٦/١٤)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (انظر القرار ٦٦/١٥)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة (انظر القرار ٦٦/١٦). وفي التاريخ نفسه، اتخذت الجمعية القرار ٦٦/١٧ المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف – العضوية وأعضاء المكتب

١١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت إكوادور إلى اللجنة بصفة عضو جديد والمملكة العربية السعودية بصفة مراقب.

١٢ – وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

١٣ – والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وفلسطين.

١٤ – وفي الجلسة ٣٣٩ للجنة، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، أعادت اللجنة انتخاب عبد السلام ديالو (السنغال) رئيسا، وظاهر تنين (أفغانستان) وبيدرو نونيز موسكويرا (كوبا) نائبين للرئيس، وانتُخب كريستوفر غريما (مالطة) مقررا.

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

التطورات السياسية

١٦ - رغم عقد اجتماعات هادئة وغير رسمية بين الأطراف، لم يتحقق تقدم كبير في الجهود الرامية إلى استئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني والمفاوضات بينهما، نظرا لاستمرار إسرائيل في رفض تجميد أنشطة الاستيطان غير المشروعة التي ما فتئت تعمق عدم الثقة وتزيد في حدة التوترات وتعرض حل الدولتين للخطر. وعلى العكس من ذلك، واصلت إسرائيل إقامة مستوطنات جديدة، وحاولت ''إضفاء الشرعية'' بأثر رجعي على ما يسمى بالبؤر الاستيطانية، وأعلنت عن خطط لتشييد آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - ولا يزال طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ معلقا في مجلس الأمن، لأن اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لم تتمكن من تقديم توصية بالإجماع إلى المجلس، كما ورد في تقريرها المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقال الرئيس عباس في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إن فلسطين بدأت مشاورات مكثفة مع مختلف الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بهدف جعل الجمعية العامة تتخذ قرارا يعتبر فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

١٨ - وفي غضون ذلك، واصلت القيادة الفلسطينية جهودها الرامية إلى اكتساب الاعتراف الدولي بفلسطين دولة داخل حدود عام ١٩٦٧. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قبلت اليونسكو فلسطين دولة كاملة العضوية في هذه الوكالة. وردت حكومة إسرائيل على هذا التطور باتخاذ تدابير عقابية، منها التجميد المؤقت لتحويل الضرائب على القيمة المضافة والإيرادات الجمركية التي تحصلها لحساب السلطة الفلسطينية عملا ببروتوكول باريس، وبالإعلان عن الإسراع في بناء نحو ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، صوتت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو لضم كنيسة المهد الكائنة في بيت لحم وطريق الحج إليها إلى قائمة التراث.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن كل من أيسلندا وتايلند اعترافهما بالدولة الفلسطينية، بينما رفعت عدة دول أخرى مركز الوفد الفلسطيني في بلدانها إلى مرتبة سفارة أو كيان مماثل. وحسب ما أوردته إدارة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير

الفلسطينية، اعترفت حتى الآن حوالي ١٣٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية.

المستوطنات

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطة الاستيطان غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكثفت تلك الأنشطة. وأفاد الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء في آب/أغسطس ٢٠١٢ أن عدد المستوطنين في ١٤٤ مستوطنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بلغ في عام ٢٠١١ ٥٣٦ ٩٣٢ (منهم ٢٨٥ ٣٣٧ في الضفة الغربية و ٦٤٧ ١٩٩ في القدس الشرقية)، مما يعكس زيادة قدرها ٠٠٠ ١٣ تقريبا مقارنة بعام ٢٠١٠.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت إسرائيل الخطط التالية أو وافقت عليها: إنشاء ١١٩ وحدة سكنية في مستوطنة ''شيلو'' (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛ و ٤٠ مسكنا ومزرعة واحدة قرب ''إفرات'' (١٢ كانون الأول/ديسمبر)؛ طرح عطاءات لبناء ٣٤٨ وحدة في ''بيتار عيليت'' و ١٨٠ وحدة في ''جفعات زئيف'' (١٨ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ٥٠٠ وحدة جديدة في ''شيلو'' و ''إضفاء الشرعية'' بأثر رجعي على أكثر من ٢٠٠ وحدة في ''شيلو'' و ''سفوت راحيل'' كانت قد شُيدت دون تراخيص (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢)؛ طرح عطاءات لبناء ١٨٠ وحدة في ''جفعات زئيف'' و ٦٩ وحدة في ''كاتسرين'' في الجولان المحتل (٤ نيسان/أبريل)؛ و ٨٥١ وحدة جديدة في عدة مستوطنات في الضفة الغربية (٦ حزيران/يونيه)؛ و ٧٥٠ وحدة سكنية جديدة في ''معالي أدوميم'' (١٢ آب/أغسطس).

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة إسرائيل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أنها ستعترف بالبؤرة الاستيطانية المسماة ''رامات غيلاد'' المنشأة على أراض خاصة يملكها فلسطينيون في قرية كفر، لتصبح جزءا من مستوطنة ''كارني شمرون''. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلنت حكومة إسرائيل أنها ''أضفت الشرعية'' على ثلاث بؤر استيطانية وهي ''بروخين''، و ''سانسانا'' و ''ريحاليم''. وفي ١٧ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن وزارة الدفاع الإسرائيلية ''أضفت الشرعية'' على البؤرة الاستيطانية ''جفعات ساليت'' بضمها إلى مستوطنة ''ميهولا'' القريبة من المنطقة.

٢٣ - وفي القدس الشرقية المحتلة، أُعلن عن الخطط التالية أو الموافقة عليها: تشييد مركز جديد للزوار في ''منتزه مدينة داود الوطني'' في سلوان (١١ شباط/فبراير)؛ و ١١ شقة

جديدة في ''بيسغات زئيف'' (٨ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وما يقارب ٢ ٦٠٠ وحدة سكنية لأجل مستوطنة ''جفعات هاماتوس'' الجديدة (١١ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وطرح عطاءات لبناء ٧٤٩ وحدة في ''هار هوما'' و ٦٥ وحدة في ''بيسغات زئيف'' (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبناء منطقة يهودية جديدة ستسمى ''معالي دافيد'' في قلب الحي الفلسطيني رأس العمود (٧ كانون الأول/ديسمبر)؛ وطرح عطاءات لبناء ٥٠٠ وحدة في ''هار هوما'' (١٨ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ١٣٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية (٢٨ كانون الأول/ديسمبر)؛ وطرح ثلاثة عطاءات جديدة لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية في القدس (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)؛ وبناء ٢٧٧ وحدة سكنية في ''إفرات'' في إطار الأعمال الإنتقامية لقبول فلسطين عضوا في اليونسكو (١١ كانون الثاني/يناير)؛ وإنشاء مستوطنة جديدة في ''كيدمات زيون''، تشمل نحو ٢٠٠ وحدة أقيمت على قطعة من الأرض اشتراها المليونير الأمريكي أرفين موسكوفيتش (٢ نيسان/أبريل)؛ وطرح عطاءات لبناء ٨٢٧ مسكنا في ''هار هوما'' (٤ نيسان/أبريل)؛ وبناء تسعة فنادق في ''جفعات هاماتوس'' (١ أيار/مايو)، و ٢٤٢ ١ وحدة في ''غيلو'' (١٠ أيار/مايو) و ١٨٠ وحدة في ''آرمون حا نتزيف'' (٢٦ حزيران/يونيه)؛ وطرح عطاءات لبناء ١٣٠ وحدة في ''هار هوما'' و ٤١ وحدة في ''بيسغات زئيف'' (٣٠ حزيران/يونيه)؛ وإنشاء كلية عسكرية على جبل الزيتون (٢ تموز/يوليه)؛ وطرح عطاءات لبناء ١٣٠ وحدة في ''هار هوما'' (١٦ آب/أغسطس).

عنف المستوطنين

٢٤ - ظل العنف الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشكل مصدر قلق شديد. وحسب ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، أصيب ما لا يقل عن ١٥٤ فلسطينيا بجروح تسبب فيها مستوطنون إسرائيليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر). وأصيب ما لا يقل عن ٣٩ مستوطنا إسرائيليا بجروح تسبب فيها فلسطينيون خلال نفس الفترة. وفي عام ٢٠١٢ (حتى أيلول/سبتمبر)، جُرح ١٣ فلسطينيا، منهم ٨ أطفال في حوادث انطوى على كر وفر شاركت فيها مركبات يملكها مستوطنون إسرائيليون. وظل التقصير في إنفاذ القانون من جانب إسرائيل وغياب المساءلة يمثلان العاملين الرئيسيين لظاهرة عنف المستوطنين وأعمالهم الاستفزازية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأفعال المرتكبة ضد الأطفال والأسر والمزارعين الفلسطينيين، والمساكن والأراضي الزراعية والبساتين، وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

القدس

٢٥ - أفادت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل في أيار/مايو ٢٠١٢ أن ٨٨٢ ٣٦٠ فلسطينيا يشكلون ٣٨ في المائة من مجموع سكان مدينة القدس. ومنذ عام ١٩٦٧، ألغت إسرائيل وضع الإقامة وأنكرته على ٠٨٤ ١٤ فلسطينيا، ولم تعد تسمح لأولئك المقيمين السابقين بالعيش في المدينة. ويعيش نحو ٧٨ في المائة من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية تحت عتبة الفقر. وهناك نقص مزمن في فصول الدراسة في منظومة التعليم في القدس الشرقية بمقدار ٠٠٠ ١ فصل تقريبا. ولا يرخص للفلسطينيين بالبناء إلا على ١٧ في المائة من مساحة القدس الشرقية، وقد استهلك معظمها من قبل تماما بأشغال بناء سابقة. وقد نزعت ملكية ثلث الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، وشيدت عليها آلاف المساكن للمستوطنين الإسرائيليين. وأفضى قيام إسرائيل بتشييد الجدار العازل، وإغلاق نقاط العبور، وتنفيذ نظام صارم ''لتصاريح الدخول'' إلى قطع القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وهو مما زاد في تدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكانها. وأدت القيود المفروضة على دخول المرضى والأطقم الطبية من الضفة الغربية أيضا إلى أزمة مالية شديدة في مستشفيات القدس الشرقية، التي تقدم الجزء الأكبر من الخدمات الطبية للضفة الغربية برمتها. وعلى امتداد ١١ سنة مضت، جددت إسرائيل كذلك أوامر إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها بيت الشرق والغرفة التجارية، وذلك في مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

تقييد حرية التنقل

٢٦ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٥٩ نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة، و ٣٤ نقطة تفتيش مزودة بحواجز، و ٢٦ نقطة تفتيش مزودة بحراسة لبعض الوقت، و ٤٥٥ حاجزا غير مزودة بحراسة، و ٣٤٣ نقطة تفتيش متنقلة. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان سكان ٦٠ مجتمعا محليا فلسطينيا، يبلغ عددهم مجتمعين نحو ٠٠٠ ١٩٠ نسمة، لا يزالون مجبرين على سلوك طرق التفافية أطول مرتين إلى خمس مرات من الطريق المباشر المؤدي إلى أقرب مدينة إليهم. ونتيجة لذلك، استمرت إعاقة وصولهم إلى مصادر رزقهم وخدماتهم الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم وإمدادات المياه. وظل الفلسطينيون ممنوعين من استخدام نحو ٩٤ في المائة من منطقة غور الأردن والبحر الميت، بسبب تسميتها مناطق عسكرية ومحميات طبيعية مغلقة، أو تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية.

٢٧ - ويظل الوصول إلى الأراضي الزراعية الخاصة في المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية يخضع لقيود مشدَّدة، بسبب تسييج تلك المناطق، أو أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون. ولا يستطيع المزارعون الفلسطينيون الذين يملكون أراضي قريبة من ٥٥ مستوطنة إسرائيلية الوصول إليها إلا من خلال التنسيق ''المسبق'' مع الجيش الإسرائيلي، الذي يواصل تقويض مصادر الرزق الزراعية للمزارعين لنحو ٩٠ مجتمعا محليا فلسطينيا. وظل تنقل الفلسطينيين داخل الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل خاضعا لقيود شديدة. والمنطقة معزولة عن بقية المدينة بأكثر من ١٢٠ حاجز إغلاق، واستمر حظر تنقل الفلسطينيين بالسيارات، وفي بعض الحالات، سيرا على الأقدام، على امتداد شوارع معينة. ونتيجة لذلك، لا يزال هؤلاء الفلسطينيون الذي يعيشون في المنطقة يعانون من قِلّة إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.

الجدار

٢٨ - واصلت إسرائيل التشييد غير القانوني للجدار في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، متحدية بذلك فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١٢ أن طول الجدار بلغ ما مجموعه ٧٠٨ كيلومترات تقريبا، أي أكثر من ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل. وقد أُنجز نحو ٦٢,١ في المائة من الجدار، ولا يزال العمل جاريا في جزء آخر يشكّل ٨ في المائة منه، ولم تشاد حتى الآن نسبة مخططة قدرها ٢٩,٩ في المائة منه. وعندما ينجز الجدار، سيكون نحو ٨٥ في المائة من مساره داخل الضفة الغربية، لا بمحاذاة الخط الأخضر، عازلا بذلك نحو ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد جمع سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٦ مطالبة بشأن الأضرار المادية الناجمة عن تشييد الجدار.

٢٩ - وقد ظلّت القيود الإسرائيلية أيضا تعزل القدس الشرقية وتعوق وصول غالبية السكان الفلسطينيين إلى المدينة وأماكنها المقدسة، والخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية، والأسواق. ولا يستطيع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية والذين يمنحون تصاريح خاصة الدخول إلى القدس الشرقية إلا عن طريق أربع من نقاط التفتيش البالغ عددها ١٤ نقطة تقع على الجدار المحيط بالمدينة. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن حوالي ٥٠٠ ٧ فلسطيني يقيمون في المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار (منطقة التماس)، باستثناء القدس الشرقية، يحتاجون إلى تصاريح خاصة لمواصلة العيش في

منازلهم الخاصة. وسيصبح ٠٠٠ ٢٣ شخص آخرين معزولين إذا ما أنجز الجدار حسبما هو مقرر.

أعمال الهدم والتشريد

٣٠ - وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت إسرائيل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير (لغاية ٢ تشرين الأول/أكتوبر)، بهدم ما لا يقل عن ٥٨٩ مبنى يملكها فلسطينيون، منها ١٨٤ مسكنا، وهو مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ٨٧٩ شخصا، منهم عدد كبير من الأطفال. ومن بين المباني التي هدمت في المنطقة جيم (الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية من دون أي وجود رسمي للسلطة الفلسطينية) في عام ٢٠١٢ ما يبلغ عدده ٤٤ مبنى ممولة من المانحين الدوليين. وفي عام ٢٠١١، هدمت إسرائيل أكثر من ١١٠ مبانٍ من هذه المباني. ومنذ بداية عام ٢٠١١، كان ٤٤ في المائة من المباني المهدمة المشادة بأموال المساعدات ملاجئ سكنية أساسية (من قبيل الخيام) مقدمة إلى الأسر المعيشية المستضعفة، بينما كان الغرض من غالبية المباني الأخرى دعم أسباب المعيشة أو تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

٣١ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خصصت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ١٨ في المائة من الضفة الغربي منطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب أو ''منطقة تتعرض لإطلاق نار''. ويقيم نحو ٠٠٠ ٥ فلسطيني في هذه المناطق، في مجتمعات محلية بدوية أو رعوية عموما، كان الكثير منها موجودا قبل إغلاق المناطق. وثمة حاليا أوامر هدم تستهدف مدرستين وروضة أطفال تقع في مناطق معرّضة لإطلاق نار. ووقع نحو ٤٥ في المائة من أعمال الهدم التي تستهدف مباني يملكها فلسطينيون في المنطقة جيم منذ عام ٢٠١٠ في مناطق معرّضة لإطلاق نار، وهو مما أدى إلى تشريد أكثر من ٨٢٠ مدنيا فلسطينيا.

الأمن

٣٢ - واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية القيام بهجمات عسكرية واعتقالات منتظمة في جميع أرجاء الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (لغاية ٤ تشرين الأول/أكتوبر)، قُتل خمسة فلسطينيين وجُرح أكثر من ٤٠٠ ٢ منهم على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، منها ما حدث أثناء اشتباكات مع متظاهرين. وبحلول آب/أغسطس، اعتقلت القوات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما لا يقل عن ٥٠٠ ٢ فلسطيني في نحو ٥٠٠ ٣ عملية من عمليات التفتيش والاعتقال.

٣٣ - وفي قطاع غزة، قتلت القوات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير (لغاية ٢ تشرين الأول/أكتوبر)، ٧٧ فلسطينيا على الأقل وجرحت ما يزيد عن ٣٠٠ شخص في حوادث شملت غارات جوية وفرض قيود على المرور قرب السياج الحدودي. واستمرت القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي (حتى مسافة ٥٠٠ ١ متر من السياج الحدودي) والبحر (بعد ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ) في حصد خسائر بشرية وإعاقة أسباب معيشة آلاف الفلسطينيين في غزة. وأفادت السلطات الإسرائيلية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن ما يزيد عن ٤٥٥ صاروخا أطلقت من غزة أصابت إسرائيل منذ بداية العام. وإجمالا، قتل جندي إسرائيلي واحد ومدني واحد وجرح ٢١ إسرائيليا آخرين بنيران فلسطينية أطلقت من غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

قطاع غزة

٣٤ - وفقا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس ٢٠١٢، يعاني الكثير من الفلسطينيين في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويرجع ذلك أساسا إلى الافتقار إلى الوسائل الاقتصادية، لا إلى نقص الغذاء: يعاني ٤٤ في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي و ١٦ في المائة منها عرضة لانعدام الأمن الغذائي، حتى عندما تؤخذ في الحسبان عمليات توزيع الأغذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على ما يقرب من ١,١ مليون شخص. وفي المتوسط، تنفق الأسر المعيشية ما يقرب من ٥٠ في المائة من أموالها النقدية على الأغذية؛ ويتلقى ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية شكلا من أشكال المساعدة، ويعيش ٣٩ في المائة من الأشخاص تحت خط الفقر. وستبقى مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة مادام الإغلاق مستمرا. ولا تزال القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وحد الصيد الواقع على بعد ثلاثة أميال من الساحل تشكل تحديات في هذا الصدد. ولا يستطيع الفلسطينيون في غزة الوصول إلى ١٧ في المائة من الأراضي، أو لا يستطيعون الوصول إلى هذه الأراضي إلا بصعوبة، بما في ذلك ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية، لأنها تقع في ''المنطقة الفاصلة'' أو في المنطقة التي تتعرّض لمخاطر شديدة وتُفرض قيود على الدخول إليها والواقع بالقرب من السياج الحدودي مع إسرائيل. ولا يستطيع أكثر من ٣ ٠٠٠ من صيادي الأسماك الوصول إلى ٨٥ في المائة من المناطق البحرية المتفق عليها في اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، يتناقص حجم المصيد من الأسماك بشدة على مدى سنوات الإغلاق. وعموما، تؤثر القيود المفروضة في البر والبحر في أسباب معيشة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٧٨ نسمة، أو ١٢ في المائة من سكان غزة، وهو مما يسفر عن خسائر سنوية تقدر بمبلغ ٧٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من الإنتاج

الزراعي وصيد الأسماك. وتشير التقارير إلى أنه في حال رفع حد الثلاثة أميال المفروض على صيد الأسماك، فمن المرجح أن تنمو صناعة صيد الأسماك من حيث الحجم. وعلاوة على ذلك، تترتب العجز المزمن في الكهرباء الممتد لعدة سنوات في غزة آثار شديدة، حيث تتسبب انقطاعات التيار الكهربائي لفترات طويلة في توقف الخدمات الأساسية المقدمة وتقويض أسباب المعيشة والظروف المعيشية الهشة بالفعل.

المياه

٣٥ - وفقا لتقرير صادر عن سلطة المياه الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تستغل إسرائيل حاليا ٩٠ في المائة من الموارد المائية المشتركة في الضفة الغربية لاستخدام الإسرائيليين حصريا، بما في ذلك استخدام المستوطنات، وتخصص أقل من ١٠ في المائة لاستخدام الفلسطينيين. ويقتصر استهلاك الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية على ما لا يتجاوز ٧٠ لترا في المتوسط للفرد الواحد في اليوم، أي أقل من ''الحد الأدنى المطلق'' البالغ ١٠٠ لتر في اليوم الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، وأقل كثيراً من المعدل البالغ ٣٠٠ لتر في اليوم في إسرائيل.

٣٦ - وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في آذار/مارس ٢٠١٢ أن هناك ٥٦ ينبوع ماء في الأرض الفلسطينية المحتلة تقع بجوار المستوطنات الإسرائيلية أصبحت هدفا لأعمال المستوطنين الاستفزازية، وأن ٣٠ ينبوعا منها استولى عليها المستوطنون تماما، بينما تواجه بقية الينابيع وعددها ٢٦ احتمال استيلاء المستوطنين عليها. ويقع ما لا يقل عن ٨٤ في المائة من الينابيع المتأثرة بأنشطة المستوطنين في أراض تعترف إسرائيل بملكية الفلسطينيين الخاصة لها. وفي ثلاثة أرباع الينابيع المستولى عليها، كان الفلسطينيون يحجمون عن محاولة الوصول إلى المنطقة بفعل أعمال التخويف أو التهديد، بينما منعوا من الوصول إلى بقية الينابيع عن طريق إقامة عوائق مادية. وفي أكثر من ٧٠ في المائة من الينابيع، بدأ المستوطنون الإسرائيليون تطوير المناطق المحيطة إلى ''مناطق جذب سياحي''.

النساء والأطفال

٣٧ - وفقا للوزيرة الفلسطينية لشؤون المرأة، تشكل المرأة الفلسطينية ٤٩,٢ في المائة من السكان. وانخفض معدل الأمية في صفوف النساء من ١٦ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٨ في المائة عام ٢٠١١. وتبلغ نسبة النساء في القوة العاملة ١٤,٧ في المائة، مقارنة بنسبة الذكور البالغة ٦٩ في المائة. ومن بين النساء في قوة العمل، ثمة ٢٧ في المائة عاطلات عن العمل، في حين يعمل ٢٠ في المائة منهن بدون أجر. وفي القطاع العام، تمثل النساء ٣٧ في المائة من

الموظفين. وهناك ست وزيرات في حكومة السلطة الفلسطينية الحالية، وهو أعلى رقم حتى الآن. وعلاوة على ذلك، تحتل النساء مناصب كانت مقصورة سابقا على الرجال، مثل المحافظين ورؤساء البلديات ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمدعي العام.

٣٨ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يواجه الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية تحديات خطيرة بشكل خاص، بما في ذلك جزء كبير من الهياكل الأساسية للمدارس لا يستوفي المعايير المطلوبة ونقص مزمن في غرف الدراسة، بسبب القيود المفروضة على البناء، وإعاقة الوصول إلى المرافق التعليمية، بسبب العوائق المادية والبيروقراطية وغيرها. وكثيرا ما تفضي هذه العوامل إلى ارتفاع معدل التوقف عن الدراسة، وانخفاض معدل التحصيل الدراسي، وفي بعض الحالات، التشرد. واستمرت أيضا العمليات العسكرية والعنف الذي يمارسه المستوطنون في تعطيل الدراسة: خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، وقعت ١٦ حادثة موثقة أدت إلى إلحاق أضرار بالمدارس أو انقطاع التعليم، وفي بعض الحالات، إلى الإصابة الأطفال بشكل مباشر.

٣٩ - وذكرت منظمة إنقاذ الطفولة وجمعية الشابات المسيحية في القدس الشرقية في تقرير صادر في آذار/مارس ٢٠١٢ أن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقهم يوميا، بما في ذلك أعمال القتل، والتشويه، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وهدم المنازل، والتمييز، والمضايقة، وفرض القيود على حرية التنقل. ووفقا للتقرير، يعاني ١١ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن. وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بدء الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، باعتقال واحتجاز أكثر من ٠٠٠ ٨ طفل فلسطيني لا تزيد أعمار الكثير منهم عن ١٢ سنة. وجرى استجواب هؤلاء الأطفال واعتقالهم ومحاكمتهم في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وكثيرا ما أبلغ عن حالات إساءة المعاملة والتعذيب والمضايقة الجسدية واللفظية أثناء الاحتجاز. وكثيرا ما يؤخذ هؤلاء الأطفال، الذين عادة ما يلقى القبض عليهم ليلا وتعصب أعينهم وتقيَّد أيديهم قسرا، إما إلى السجون الإسرائيلية أو المستوطنات داخل الضفة الغربية للاستجواب. ويجري الاستجواب دائما تقريبا من دون حضور محامي الطفل أو أبويه. والطريقة التي تعامل بها القوات والمحاكم العسكرية الإسرائيلية القصر تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلاوة على ذلك، عادة ما يؤثر الاحتجاز في سلامتهم النفسية حيث يخلف آثارا طويلة الأجل.

الأسرى

٤٠ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أفرجت إسرائيل، في إطار صفقة لتبادل الأسرى مع حماس، عن ٤٧٧ أسيرا فلسطينيا. وإجمالا، نُقل ٢٠٥ سجناء إلى أماكن غير أماكن إقامتهم قبل اعتقالهم، وفقا لاتفاق التبادل. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت حماس عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي بقي أسيرا في غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أفرجت إسرائيل عن ٥٥٠ أسيرا فلسطينيا، منهم ٥٥ قاصرا وست نساء، في المرحلة الثانية من صفقة التبادل. وكان أكثر من ١ ٥٠٠ من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد بدأوا إضرابا عن الطعام في أوائل عام ٢٠١٢ احتجاجا على ظروف الأسر القاسية والمزرية، وعلى تطبيق إسرائيل الحبس الإداري الذي تحتجز بموجبه الفلسطينيين من دون دليل أو تهمة أو محاكمة. وسُوّيت الأزمة في ١٤ أيار/مايو عندما وافقت إسرائيل على أن تسمح لنحو ٤٠٠ أسير من غزة باستقبال زيارات أسرية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، وعلى تحسين ظروف الاعتقال الأخرى، والإفراج عن المحتجزين الإداريين فور إنهائهم مُدد احتجازهم. وأُخرج أيضا حوالي ٢٠ أسيرا من الحبس الانفرادي. ووفقا لإفادة منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بلغ عدد المحتجزين والسجناء الفلسطينيين لأسباب أمنية في السجون الإسرائيلية، في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٢، قرابة ٤ ٤٢٣ محتجزا وسجينا، من بينهم ٢٥٠ معتقلا إداريا، و ٢١٠ تحت سن الثامنة عشرة و ٧ نساء.

بناء المؤسسات الفلسطينية

٤١ - أفاد صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية قد انخفض إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢، في حين ارتفع معدل البطالة إلى ١٩ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٢، من ١٦ في المائة في الفترة نفسها من السنة السابقة. وعكَس التباطؤ الاقتصادي استمرار التقشف المالي، إلى جانب صعوبات تمويلية شديدة، وانخفاض المعونة المقدمة من المانحين، ولا سيما من الجهات المانحة الإقليمية، وبطء عملية تخفيف القيود المفروضة على التنقل والوصول. أما في غزة، فبعد انتعاش الناتج الحقيقي للقطاع بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في المتوسط في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عقب تخفيف القيود الصارمة، انخفض النمو إلى ٦ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٢، وارتفع معدل البطالة إلى ٣٠ في المائة من ٢٨ في المائة في نفس الفترة من عام ٢٠١١.

٤٢ - وأفاد البنك الدولي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن السلطة الفلسطينية تواجه وضعا ماليا خطيرا للغاية، حيث بلغ العجز في ميزانيتها مستويات أعلى من المتوقع، في حين أن الدعم الخارجي للميزانية ظل يتراجع. وكان الدين إلى القطاع المصرفي المحلي عند حده تقريبا، ومن المرجح أن يُحجم القطاع الخاص عن زيادة الائتمان نظرا للارتفاع الحالي في حجم المبالغ المتأخرة. وفي حين أن استدامة النمو في الأراضي الفلسطينية تتوقف على زيادة الاستثمار الخاص، فإن القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية ما زالت تعترض سبيل الاستثمار الخاص المحتمل، وما زالت تشكّل العقبة الرئيسية أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وعلى الأخص، فإن استمرار تجزئة المنطقة جيم جغرافياً (المنصوص عليها في إطار اتفاقات أوسلو كترتيب مؤقت) يمثل حجر عثرة أمام تحقيق نمو اقتصادي حقيقي لدعم مستقبل الدولة الفلسطينية. وتشكل أهمية المنطقة جيم، باعتبارها الأرض الوحيدة المتصلة المساحة في الضفة الغربية التي تربط ٢٢٧ منطقة جغرافية منفصلة (ألف وباء)، مفتاح الإدماج الاقتصادي والمساحة الأغنى بالموارد في الضفة الغربية، والتي تضم معظم مياه الأرض الفلسطينية وأراضيها الزراعية، ومواردها الطبيعية، واحتياطياتها من الأراضي، التي توفر أساسا اقتصاديا للنمو في قطاعات الاقتصاد الرئيسية.

المصالحة

٤٣ - خلال اجتماع عُقد في الدوحة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، توصل الرئيس عباس وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى اتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة من ''التكنوقراط'' يرأسها الرئيس عباس، وأن يعقب ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية على النحو المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠١١. بيد أن الاتفاق لم يُنفذ بعدُ. وأوقفت سلطات حماس عملية تسجيل الناخبين التي قررت اللجنة المركزية للانتخابات إجراءها في غزة في الفترة من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه. وفي ١٠ تموز/يوليه، دعت السلطة الفلسطينية، في انتظار حدوث المزيد من التطورات فيما يتعلق بالمصالحة، إلى إجراء انتخابات بلدية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. فرفضت حماس تلك الدعوة. وفي الفترة من ٥ إلى ٩ آب/أغسطس، بدأت اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية باستكمال سجل الناخبين في الضفة الغربية، قُبيل الانتخابات المحلية المقررة.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٤٤ - استمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم كم وافر من الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة للاجئين

الفلسطينيين في جميع ميادين عملياتها في الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية ولبنان. واتخذت الحكومة الإسرائيلية بعض التدابير لتسهيل حركة البضائع إلى قطاع غزة ومنه، غير أن تلك التدابير جاءت أدنى كثيرا من المستوى المطلوب لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين ومتطلبات الأونروا لإعادة الإعمار، أو لضمان إحياء الاقتصاد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الاعتماد على خدمات الأونروا. وما زالت الوكالة تواجه أزمة مالية طاحنة ومتكررة تهدّد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها أو تحسينها، وعلى الاستمرار في برامج المساعدة الطارئة، بما في ذلك برامجها في الأرض الفلسطينية المحتلة وبرامجها المخصصة للاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية، وكذلك قدرتها على إكمال العمل في مشاريع ضرورية كمشروع إعادة إعمار مخيّم نهر البارد في لبنان. وتُكرّر اللجنة الإعراب عن تقديرها للأونروا على تفانيها في تأدية رسالتها، وتدعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة التبرّعات لضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين الذين يربو تعدادهم على خمسة ملايين نسمة والمشمولين بولاية الوكالة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٤٥ - استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في تلبية الاحتياجات الإنمائية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وشرع البرنامج الإنمائي، دعما لخطة السلطة الفلسطينية للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، في تنفيذ خطته الموحدة الجديدة المعنونة ''التنمية من أجل الحرية: أناس قابضون على مقدّراتهم وأمّة قادرة على استيعاب الصدمات، ٢٠١١-٢٠١٣''. وسينصبّ تركيز هذه الخطة التي تغطّي فترة ثلاث سنوات على الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، فضلا عن الهياكل الأساسية العامة والاجتماعية. ودعماً لإقامة الدولة الفلسطينية، فإن خطة البرنامج الإنمائي تضع التمكين، والقدرة على الصمود، والاستمرار، في صلب الجهود التي تبذلها، مع التركيز على ثلاث مناطق ذات أولوية، وهي: قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم، حيث تبلغ الاحتياجات فيها أقصى حد، بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوصول إليها.

٤٦ - وتظل اللجنة تقدّر أيضا الأعمال الهامة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد لاحظت أن النداء الموحّد لعام ٢٠١٢ يركّز على تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين، وتعزيز رصد الأوضاع الإنسانية وإعداد تقارير عنها، وتعزيز هياكل المساعدات الإنسانية التي تقدّمها الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٦٦

٤٧ – واصلت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات.

١ – الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٤٨ – واصل مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وعقد المجلس جلسات إحاطة شهرية طوال السنة في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

٤٩ – وخلال المناقشات المفتوحة التي جرت في جلسات المجلس التي عقدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، و ٢٤ كانون الثاني/ يناير، و ٢٣ نيسان/أبريل، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، أدلى رئيس اللجنة ببيانات (انظر S/PV.6636, Resumption 1, S/PV.6706, Resumption 1, S/PV.6757, S/PV.6816).

٢ – الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥٠ – في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن حالة السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل (GA/PAL/1211). وكذلك في ٢٤ شباط/ فبراير و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدر مكتب اللجنة بيانين بشأن نشاط إسرائيل الاستيطاني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1224 و GA/PAL/1228).

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٤/٦٦ و ١٥/٦٦

١ – اجتماعات اللجنة في المقر

٥١ – استمعت اللجنة في اجتماعاتها الدورية المعقودة في المقر في نيويورك، في جملة أمور أخرى، إلى عروض قدمها ممثلون عن الأونروا، وعن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومجلس اللاجئين النرويجي، عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي مناسبتين منفصلتين،

استمعت اللجنة إلى إحاطتين عن التطورات الأخيرة قدمت الأولى منهما حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقدم الثانية محمد شطيح، وهو أحد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض. ونظمت اللجنة أيضا عرض شريط وثائقي عن الحياة اليومية للفلسطينيين في الخليل في مواجهة أعمال العنف والمضايقات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون.

٢ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥٢ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٥٣ - وخلال الفترة المستعرضة، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة في عام ٢٠١٢:

(أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، القاهرة، يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير، عن التكلفة الاقتصادية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي؛

(ب) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، بشأن قضية السجناء السياسيين الفلسطينيين؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، مقر اليونسكو، باريس، يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو، بشأن دور الشباب والمرأة في التسوية السلمية لقضية فلسطين؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني دعماً للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني، مقر اليونسكو، باريس، ١ حزيران/يونيه، بشأن تسخير طاقات الشباب والمرأة؛

(هـ) اجتماع الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ دعماً للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، بشأن الجهود الدولية الرامية إلى معالجة العقبات التي تعترض حل الدولتين.

٥٤ - وحضر المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وعن فلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ووسائط الإعلام. ويجري حاليا إصدار معلومات مفصلة عن هذه الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، ستصبح متاحة على موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الذي تتعهده الشعبة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمناسبات المذكورة أعلاه، اضطلع وفد اللجنة بالأنشطة التالية: استقبل محمد كامل عمرو، وزير خارجية مصر، ونبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وفد اللجنة، على هامش الحلقة الدراسية في القاهرة.

٥٦ - وعقد وفد اللجنة، خلال إقامته في جنيف، اجتماعات مع مسؤولين من الحكومة السويسرية بمن فيهم جان - دانييل رَش، الممثل الخاص لسويسرا في الشرق الأوسط، ومع كبار المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٥٧ - وعلى هامش الاجتماع المعقود في باريس، التقى وفد اللجنة بغيتاتشيو إنغيدا، نائب المدير العام لليونسكو. وتوقّف الوفد في لشبونة، في طريق عودته إلى نيويورك، حيث التقى بممثلي المجموعات البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني.

٥٨ - وفي بانكوك، التقى وفد اللجنة بمسؤولين من وزارة الخارجية في تايلند. وزار الوفد هانوي أيضا، في طريق عودته إلى نيويورك، للاجتماع بمسؤولين فييتناميين.

٣ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٩ - واصلت اللجنة، طوال العام، تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك المنظمات في مختلف الاجتماعات الدولية التي عقدت تحت رعايتها.

٤ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٦٠ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة على الأرض وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني وإلى تحسين تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

٦١ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من فرادى المنظمات. وفي إطار اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني دعماً للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه، ركزت المداولات على السبل التي يمكن بها أن تشكل منظمات المجتمع المدني منبرا لتمكين الشباب والمرأة. وفي جنيف، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع ١٢ ممثلا عن منظمات المجتمع المدني من أوروبا ومن الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وعقد وفد اللجنة أيضا مشاورات في بانكوك مع ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والأرض الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمدت ثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة.

٦٣ - وتعهدت شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة عن المجتمع المدني (http://unispal.un.org/unispal.nsf/ngo.htm) على الموقع الشبكي ''قضية فلسطين'' باعتبارها أداة لتبادل المعلومات والتواصل وللتعاون بين المجتمع المدني واللجنة.

٦٤ - وتعهدت الشعبة صفحة على موقع ''فيسبوك'' لنشر معلومات عن أعمال اللجنة، وأعمال الأمم المتحدة عامة، فيما يتصل بقضية فلسطين. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة إصدار نشرتها الشهرية على شبكة الإنترنت بعنوان أخبار عمل المنظمات غير الحكومية (NGO Action News)، بغية فهرسة مبادرات المجتمع المدني وإشهارها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٥ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومع منظماتها. وشارك ممثلو البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المناسبات الدولية التي نظمتها اللجنة خلال عام ٢٠١٢. وعُقدت أيضا مشاورات مع برلمانيين في لشبونة وهانوي.

٥ - البحوث والرصد والمنشورات

٦٦ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على الطلبات المقدمة للحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة التي أكدت مجددا أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، أعدت الشعبة أيضا المنشورات المذكورة أدناه لنشرها بطرق مختلفة منها شبكة الإنترنت:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرة خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٧ - عملا بالولايات السنوية المتتالية التي حددتها الجمعية العامة، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، إدارة وتعهد وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) وموقع ''قضية فلسطين'' (The Question of Palestine) الشبكي الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان ''السلم والأمن'' (Peace and Security). وشملت تلك العمليات التعهد والتحسين المستمرين للمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت (http://unispal.un.org)، وشملت توسيع مجموعة الوثائق لتضم الوثائق الحديثة والقديمة لمنظومة الأمم المتحدة ووثائق أخرى ذات صلة بالموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام (UNISPAL) وزيادة فائدته، بما في ذلك استحداث صفحة إخبارية تركز على طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وإدراج المزيد من المحتوى الإعلامي المتعدد الوسائط. ونبهت محتويات التلقيم المبسط جدا (RSS) وتويتر المستخدمين إلى المواد المنشورة حديثا على الموقع.

٧ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٦٨ - وفقاً للولاية التي حددتها الجمعية العامة، تم تعزيز البرنامج التدريبي الذي تجريه الشعبة، وشارك فيه خمسة موظفين من السلطة الفلسطينية. حيث شارك ثلاثة موظفين من وزارة الخارجية، ووزارة التخطيط، وبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة في برنامج تدريب أنشئ حديثا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو خلال دورتها السابعة والعشرين. وشارك موظفان إضافيان من موظفي السلطة الفلسطينية، تابعان لوزارة الاقتصاد الوطني، في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أثناء انعقاد دورة مجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث تعرفا على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجالات من بينها تيسير التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي. وحضرا أيضا جلسات إحاطة عن أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك موظفان من وزارة الخارجية الآن في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أشهر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يعقد في الفترة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، ويرمي إلى تعريفهما بمختلف جوانب عمل الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٩ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في المقر في نيويورك، وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، وبالإضافة إلى عقد جلسة خاصة باللجنة وأنشطة أخرى، نظم معرض ثقافي تحت عنوان ”A Palestinian Vista“ (مشهد فلسطيني) تحت رعاية اللجنة، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترِد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦٦

٧٠ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٦، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين. وسعت الإدارة، في قيامها بذلك، إلى تعزيز الحوار والتفاهم، مع توعية الرأي العام بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧١ - ونظمت الإدارة، بالتعاون مع وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٢ في جنيف في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتناولت الحلقة التي جمعت صحفيين، ومدونين، ونشطاء، وصانعي أفلام، وأكاديميين، وصانعي سياسات، ودبلوماسيين من فلسطين، وإسرائيل، ومنطقة الشرق الأوسط عموما، وأوروبا، والولايات المتحدة، وكذلك مسؤولين كبار بالأمم المتحدة آفاق السلام مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاتفاقات أوسلو؛ والكيفية التي أثر بها الربيع العربي على تغطية وسائط الإعلام للقضية الفلسطينية؛ ودور عمل النساء الناشطات والإعلام في السلام الإسرائيلي - الفلسطيني وفي المنطقة ككل؛ والمجتمع المدني في وسائط الإعلام والسينما في الشرق الأوسط؛ ونشاط الشباب في الشرق الأوسط. وجرى الترويج على نحو مكثف لهذه المناسبة التي شهدت أكبر عدد من المشاركات في تاريخها، عبر المنابر الإلكترونية، بما في ذلك تامبلر وتويتر.

٧٢ - وللاحتفال خلال عام ٢٠١١ باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، المحدد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أنتجت الإدارة معرضا دائما منقحا ومحدَّثا بشأن قضية فلسطين والأمم المتحدة. وترجمت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم المعرض إلى ١١ لغة. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت مراكز الإعلام على نطاق واسع رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي باللغات الرسمية والمحلية. ونظمت مناسبات لإحياء هذه الذكرى، مثل المعارض والعروض السينمائية وحلقات النقاش في مدن منها بروكسل، وجنيف، وهراري، والمنامة، وموسكو، وبريتوريا.

٧٣ - ونظم برنامج التدريب السنوي للصحفيين الفلسطينيين التابع للإدارة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحضر البرنامج تسعة صحفيين فلسطينيين يعملون أساسا في وسائط الإعلام الإذاعية والتلفزيونية، وتضمن البرنامج زيارة إلى واشنطن العاصمة. وكان تركيز البرنامج الأساسي على تعزيز قدرات المشاركين كإعلاميين مشتغلين في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت الإدارة أيضا جميع المنافذ والمنتجات الإعلامية، بما في ذلك منابر وسائط الإعلام الرقمية لتسليط الضوء على مجموعة واسعة من التطورات والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. وتناولت بوابة مركز أنباء الأمم المتحدة المتعددة اللغات الموضوع تناولا مستفيضا، إذ حملت نسختاها باللغتين الإنكليزية والفرنسية وحدهما أكثر من ٢٠٠ خبر ذي صلة بالموضوع. وقدمت النسخ العربية والصينية والروسية والإسبانية لموقع مركز أنباء الأمم المتحدة المزيد من التغطية الإعلامية. وأنتجت الإدارة أيضا ١١٠ نشرات صحفية بشأن قضية فلسطين باللغتين الإنكليزية والفرنسية، تضمنت موجزات الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، وكذلك البيانات التي أدلى بها الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة. وقدمت خدمة البث الشبكي للأمم المتحدة تغطية حية للمناقشات الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٧٥ - وقدمت إذاعة الأمم المتحدة المتاحة بجميع اللغات الرسمية، وكذلك باللغتين السواحيلية والبرتغالية، تغطية منتظمة للمسائل والأحداث المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك تقديم التقارير الإخبارية عن لجنة حقوق الفلسطينيين، وكذلك عن محنة الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، والعمل المتواصل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا). وسلطت الإذاعة الضوء أيضا على مشاركة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان واليونسكو.

٧٦ - وقدم تلفزيون الأمم المتحدة تغطية واسعة النطاق من خلال عمليات البث المباشر والبرامج الوثائقية الخاصة به التي وزعت وبثت عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائل والمنصات، بما في ذلك خدمة البث الشبكي للأمم المتحدة، ونظام التوزيع الساتلي الخاص بدوائر الأمم المتحدة للبث السمعي البصري، وبرامج الأمم المتحدة على شبكة تايم وارنر الكابلية. وجرى أيضا إنتاج قصص إخبارية ذات صلة مثل زيارة الأمين العام إلى المنطقة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وتصويت اليونسكو على العضوية الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وماراثون غزة في آذار/مارس ٢٠١٢؛ وتم توزيعها على نطاق واسع.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إحاطات إعلامية إلى ثلاث مجموعات أخرى من الزوار بشأن قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط (مجموعتان من المدارس الثانوية، ضمتا ما مجموعه ٦٥ تلميذا، ومجموعة طلاب جامعيين بلغ مجموعهم ٢٢ طالبا). وبالإضافة إلى ذلك، رد الفريق المعني بتساؤلات الجمهور على ١ ٢٧٢ سؤالا متعلقا بعملية السلام في الشرق الأوسط.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة العمل من أجل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من جميع جوانبه عن طريق التفاوض، مما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها أسباب البقاء، ومتصلة الأراضي، وديمقراطية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وحثت اللجنة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وشجعت على اتخاذ إجراءات على النطاق الدولي لإزاحة العقبات التي تعترض طريقها ولا سيما حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية الجارية، وأقامت اتصالات مع فئات معنية مختلفة دعما للسلام، مثل النساء والشباب. وواصلت تعبئة المساعدة الدولية للفلسطينيين، مع القيام في نفس الوقت بتسليط الضوء على التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي الذي يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وأثارت اللجنة انزعاج المجتمع الدولي إزاء محنة السجناء الفلسطينيين، ودعت إلى الإفراج عنهم ووضع حد للممارسات الإسرائيلية التعسفية، بما في ذلك عمليات الاحتجاز الإداري.

٧٩ - وسجلت الفترة المشمولة بالتقرير ذكرى مرور سنة واحدة على تقديم فلسطين طلبا لنيل عضوية الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ، واعتماد المجموعة الرباعية جدولا زمنيا لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، بهدف التوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠١٢. ويساور اللجنة القلق إذ يبدو لأن الزخم الإيجابي في اتجاه تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والذي تولد عن هذه التطورات، قد تلاشى، فيما نافست أزمات أخرى على الاستفراد بالاهتمام الدولي. وتظل اللجنة مقتنعة بأن التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع شرط أساسي لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وترى اللجنة أن التقدم المحرز في ما يتعلق بمركز فلسطين في الأمم المتحدة سيولد دينامية جديدة في عملية السلام وسيساعد في حماية الحل القائم على وجود دولتين، شأنه في ذلك شأن اعتراف المزيد من الدول الأعضاء بدولة فلسطين. وتأسف اللجنة لأن سلسلة الاجتماعات "الاستكشافية" المعقودة بين الطرفين في عمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والاتصالات التي تلت ذلك، لم تسفر حتى الآن عن استئناف المفاوضات. ولا يزال

السبب الرئيسي هو مواصلة إسرائيل بناء مستوطناتها غير القانونية وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ورفضها الالتزام بالبارمترات الراسخة لعملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي التركيز على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن يفي بالتزاماته القانونية في هذا الصدد، وأن يقدم مبادرات جريئة للخروج من المأزق الراهن. وتشاطر اللجنة القلق من أن أي محاولات ترمي إلى الحفاظ على الوضع الراهن لن تفضي إلى تأخير الحل القائم على وجود دولتين فحسب، بل يمكن أيضا أن تؤدي إلى واقع دولة واحدة تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات جادة وملموسة تجبر إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية والالتزام بصدق بإنهاء احتلالها العسكري الذي دام ٤٥ عاما وبصنع السلام. ويعتبر إيفاد مجلس حقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق خطوة أولى مرحبا بها نحو تحديد جهة المساءلة. وتضم اللجنة صوتها إلى الأصوات التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى إيفاد بعثة إلى المنطقة لدراسة الحالة عن كثب والقيام بواجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للإسهام بشكل ملموس في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والنزاع العربي الإسرائيلي ككل، وإحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

٨٠ - وقد دأبت اللجنة على دعم بناء الدولة الفلسطينية وخطة الإصلاح الفلسطينية. ويساورها القلق من أن إنجازاتها الآن محفوفة بالمخاطر بسبب الأزمة المالية القاصمة التي تشهدها السلطة الفلسطينية، وتدعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها السابقة وتقديم المعونة الطارئة من أجل دعم الجهود الرامية إلى حل الدولتين. ويتطلب إحراز التقدم نحو ذلك الهدف أيضا من جميع الفصائل الفلسطينية التوحد وراء القيادة الشرعية للرئيس محمود عباس. وتحث اللجنة على التنفيذ السريع، وبحسن نية، لاتفاقات المصالحة الوطنية.

٨١ - وظلت اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتكرر اللجنة الإعراب عن إدانتها جميع الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، والضربات الجوية على المناطق الآهلة بالسكان، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وتدعو مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراء عاجل لضمان حماية المدنيين.

٨٢ - وفي الوقت الذي وصلت فيه مدة الحصار المفروض على قطاع غزة خمس سنوات، شعرت اللجنة بالقلق الشديد إزاء استنتاجات دراسة قامت بها الأمم المتحدة مؤخرا تقول إن الأضرار التي لحقت اقتصاد القطاع وهياكله الأساسية وموارده لا يمكن إصلاحها، وهو مما يهدد من ثم بقاء قطاع غزة في المستقبل. وتظل اللجنة مقتنعة بأن تحقيق أي انتعاش مستدام يتطلب الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه إسرائيل. ويتطلب أيضا تفكيك الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من نظام الاستيطان، ونقاط التفتيش، والجدار العازل وأعمال الهدم، ومصادرة الأراضي، وطرد السكان التي تزايدت، حيث وقعت أسوأ التجاوزات في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم. وتدعو اللجنة في هذا الصدد إلى نقل المزيد من الأراضي في المنطقة جيم إلى ولاية السلطة الفلسطينية على النحو المتوخى في اتفاقات أوسلو.

٨٣ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، العمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بقضية فلسطين وكذلك حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبنّاء دعما لولايتها الهادفة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وهي تلاحظ مع الارتياح ما يلي: (أ) الحفاظ على مستوى الحوار القائم ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف البرنامج، كما يتجسد في عدد القرارات المعتمدة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ومناسبات تخليد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ و (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، كما يتجسد في عدد مؤتمرات المجتمع المدني والمنتديات العامة والاجتماعات والمشاورات التي تنظمها اللجنة ومنظمات المجتمع المدني؛ و (ج) زيادة في الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين، كما يتبين من خلال زيادة استخدام نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، والمواد الإعلامية الأخرى المنشورة على الموقع الشبكي المعنون "قضية فلسطين". وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية الذي تنفذه الشعبة قد أثبت فائدته، إذ يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية لبناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن.

٨٤ - وستركز اللجنة في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية في عام ٢٠١٣، والذي ستنفذه الشعبة، على توسيع نطاق الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب

الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته. وسيركز البرنامج أيضا على تعزيز الدعم الدولي لمفاوضات الوضع الدائم وعلى الإسهام في تهيئة مناخ دولي موات لإجرائها بما يقتضيه حسن النية. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الفحص الدقيق على المستوى الدولي للتطورات على أرض الواقع، ولا سيما وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنهاء جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية الأخرى غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستدعم اللجنة الحملات العالمية الرامية إلى التصدي لإفلات إسرائيل من العقاب وتعزيز مفهوم مساءلة إسرائيل عما تتخذه من إجراءات تجاه الشعب الفلسطيني.

٨٥ - وستواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص لتسليط الضوء على محنة أكثر فئات الفلسطينيين ضعفا مثل اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين المقيمين في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وستواصل اللجنة حشد الدعم لخطة بناء المؤسسات الفلسطينية وجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وستتصل اللجنة بالحكومات، والبرلمانيين والمجتمع المدني وستشركهم من أجل حشد الدعم للتوصل إلى حل عادل لجميع قضايا الوضع الدائم. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن توفر منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام. وسوف تولي اهتماما خاصا لإدماج وتمكين المرأة والشباب ومنظماتهم في هذه العملية. وتود اللجنة أيضا أن تعمل من أجل تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وستسعى إلى أن تشرك الفلسطينيين من مختلف الانتماءات السياسية في أنشطتها.

٨٦ - وتقدر اللجنة كثيرا مبادرات المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني، وترحب بالدعوات المتزايدة من جماعات المجتمع المدني إلى الاحتجاج السلمي على الوضع الراهن. وتثني اللجنة على ما يضطلع به عدد لا حصر له من النشطاء، بمن فيهم شخصيات وبرلمانيون بارزون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالجدار، ومحاولات كسر الحصار المفروض على غزة ويبقون أهالي دوائرهم على علم بالواقع المر للعيش تحت الاحتلال. وتدرك اللجنة أيضا التضحيات التي يقدمها السجناء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، الذين خاطروا بأرواحهم للمساعدة على وضع حد للسياسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك سياسة الاحتجاز الإداري. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانييهم وغيرهم من المؤسسات لكسب دعمها التام للأعمال التي تضطلع بها

الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وستواصل اللجنة تقييم برنامجها للتعاون مع شركائها في المجتمع المدني وستتشاور معهم بشأن سبل تعزيز مساهمتهم. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

٨٧ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة. وترى أن على عاتق البرلمانيين تقع مسؤولية خاصة لضمان اضطلاع حكوماتهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، بجهود حثيثة لتشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين ولضمان احترام القانون الدولي.

٨٨ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل دعمها الموضوعي والدعم عن طريق أعمال الأمانة التي تضطلع بها، وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية. وينبغي أن تولي الشعبة اهتماما خاصا للتطوير المستمر لبوابة "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت، واستخدام شبكات المعلومات الاجتماعية على الإنترنت، مثل "فيسبوك" و "تويتر". وينبغي أن تواصل الشعبة كذلك العمل على تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) من خلال إبراز موضوع الساعة وتعزيز القدرة على البحث القائم على الموضوع، وكذلك مواصلة رقمنة وتحميل الوثائق التاريخية وإدخال خصائص بحث سهلة الاستعمال مثل مشروع العناوين الفرنسية. وينبغي أن تواصل الشعبة التعاون مع مكتبات الأمم المتحدة في المقر وفي جنيف في البحث عن الوثائق التاريخية. وينبغي للشعبة أن تواصل تطوير البرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية، وإيلاء اهتمام خاص للتوازن بين الجنسين في البرنامج، واستعراض اللوجستيات من أجل السماح لأكبر عدد ممكن من المشاركين بالاستفادة منه. وينبغي أن تواصل تنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٨٩ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام يشكل إسهاما مهما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالمسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٩٠ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وأن تتعاون مع اللجنة وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

021112 021112 12-53856 (A)